استمارة المشاركة

- **الاسم: فاطمة اللقب: غاي**
- **الجنسية: جزائرية البلد: الجزائر**
- **الرتبة العلمية: أستاذ (ة) مساعد (ة) (ب) الوظيفة: أستاذة جامعية**
- **القسم: علم الاجتماع الجامعة: جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف**
- **الهاتف الشخصي: 06.74.36.39.26**
- **البريد الإلكتروني: f.ghai@univ-eltarf.dz**

- **محور المداخلة: رقم 03**
- **عنوان المداخلة: التخطيط الحضري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المدينة الجزائرية أنموذجا**

ملخص:

أصبح التخطيط الحضري من المفاهيم الشائعة والمتداولة في كثير من الكتب والدراسات الأكاديمية، وتتقاسمه الكثير من التخصصات العلمية، التي تتخذ من المدينة وإطارها العمراني موضوعا للدراسة، والبحث كالجغرافيا والهندسة المعمارية، والتهيئة العمرانية، وعلم الاجتماع الحضري، حيث هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أهمية التخطيط الحضري وأهم خصائصه، إضافة إلى الكشف عن أهم مقوماته الأساسية لتصل الدراسة إلى إبراز واقعه في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وللتعرف على ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وعليه توصلت دراستنا إلى نتائج أهمها: أن التخطيط الحضري يعتبر أحد الإجراءات الأساسية التي يتم القيام بها من أجل تحقيق التنمية وتوجيه البيئات الحضرية الجديدة، والعمل على ضبط نموها وازدهارها.

كلمات مفتاحية: التخطيط، التخطيط الحضري، التنمية، الاستدامة، التنمية المستدامة.

Abstract :

Urban planning has become one of the common and circulated concepts in many books and academic studies, and it is shared by many scientific disciplines, which take the city and its urban framework as a subject of study and research, such as geography, architecture, urban planning, and urban sociology. The current study aimed to identify the importance of planning. Urban planning and its most important characteristics, in addition to revealing its most basic components, so that the study will highlight its reality in Algeria and its role in achieving sustainable development. Carried out in order to achieve development and direct new urban environments, and work to control its growth and prosperity.

Keywords: planning, urban planning, development, sustainability, sustainable development.

مقدمة:

تتعاظم الحاجة اليوم إلى التخطيط الحضري كأداة إجرائية لضبط النمو الحضري والعمراني للمدن الجزائرية المعاصرة، خاصة في ظل التركيز الحضري الشديد الذي تعاني منه المستقرات الحضرية، وفي ظل تنامي المشكلات الحضرية وتفاقمها، ومنذ الحرب العالمية الثانية ولد التخطيط كفكرة إنسانية يراد من ورائها حشد الموارد المالية والبشرية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ليتوسع بعدها إلى عديد الفروع بسبب الاختصاصات المعرفية العديدة التي طورته، سواء على مستوى المجال الجغرافي كالتخطيط على المستوى القومي أو المحلي أو المدني، أو على مستوى المجال النوعي كالتخطيط الاقتصادي، أو التربوي أو التخطيط الثقافي وغيرها...، فمن خلال هذا التقديم نطرح التساؤل التالي: "فيما تتمثل أهم مقومات التخطيط الحضري؟ وما هو واقع التخطيط الحضري في الجزائر؟ وكيف يساهم التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة بالمدينة الجزائرية؟"

للإجابة على هذا التساؤل ارتأينا إلى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحديد ماهية التخطيط الحضري، التعرف على أهم خصائصه وأهميته، إبراز أهم مقوماته الأساسية، إضافة إلى إبراز واقعه في الجزائر، ودوره الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة.

- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراستنا في أهمية الموضوع ذاته، كونه من أبرز الدراسات التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين، باعتبار أن قيام البيئة الحضرية تعتمد بشكل أساسي على وضع السياسات التخطيطية، وفي مرحلة مبكرة منها، وتكاملها مع الدراسة الاجتماعية والاقتصادية يعد الدعامة الكبرى في سهولة الوصول إلى التخطيط المستدام على جميع المقاييس، فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب العمل الجاد من قبل أطر متخصصة ومؤهلة، وهو كذلك تعبير عن نجاح استراتيجية تنمية عمرانية مستدامة.

- **أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي
- التعرف على ماهية التخطيط الحضري، أهم خصائصه، وأهميته، وإبراز أهم مقوماته الأساسية.
- التقصي على واقع التخطيط الحضري في المدينة الجزائرية.
- التعرف على ماهية التنمية المستدامة، أهم خصائصها، وأبعادها، وأهدافها الأساسية.
- التعرف على دور التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة بالمدينة الجزائرية.

أولا: مفاهيم الدراسة

1. مفهوم التخطيط:

يشير التخطيط بصفة عامة إلى عملية إدارية يتم من خلالها حشد الموارد البشرية والمالية لتحقيق جملة من الأهداف، خلال فترة زمنية قصيرة أو متوسطة، أو طويلة المدى، وظهر أول مرة مفهوم التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للدمار الذي ألحقته الحرب بالبنى التحتية للدول الغربية كفرنسا وألمانيا وروسيا سعت تلك الدول إلى وضع جملة من المخططات لإصلاح ما دمرته الحرب.

لذلك ظهر التخطيط أول مرة مرتبطا بالمجال الاقتصادي، وطبقته الدول التي تبنت النظام الاقتصاد الاشتراكي كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال رصد الميزانيات العامة وتوجيه الاستثمارات نحو مختلف القطاعات، والإشراف على السياسات المالية والموارد البشرية، فيقول: " ماجد حسيني": ولم يكتسب التخطيط شهرته في العالم إلا بعد قيام الاتحاد السوفياتي بوضع أو خطة خماسية لاقتصاده القومي للفترة 1928–1932م، كذلك في أعقاب الكساد الكبير الذي حل بالدول الرأسمالية في أعوام 1929 – 1933م، وما ترتب عليها من أثار ونتائج سلبية، دفع الدول الرأسمالية المتقدمة إلى التخلي عن الاقتصاد التلقائي والدخول في الحياة الاقتصادية (حلو، 2014، ص 35)

فالجزائر من الدول التي أقامت نظامها الاقتصادي في سبعينات القرن الماضي على الاقتصاد الموجه، معتمدة على التخطيط كأداة فعالة، حيث كانت خلال كل خطة خماسية أو رباعية تحدد الموارد المالية لكل قطاع على حدا، وتحدد طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها (حلو، 2014، ص 37)

فالتخطيط بصفة عامة هو عبارة عن أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع، وعلى هذا الأساس ترتبط عملية التخطيط ارتباطا وثيقا بالدراسة العلمية الجادة والعميقة للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية المتوفرة، ومعرفة مدى كفايتها، وأنماط توزيعها، وكيفية الحصول عليها وإمكانات استغلالها، ومدة تحقيق تلك الأهداف والآمال التي يسعى إليها المجتمع.

2. مفهوم المدينة:

المدينة مستقرة بشرية فيها تجمع سكاني كبير محدود المساحة والنطاق مقسمة إلى أحياء ومحلات سكنية ويقوم النشاط الاقتصادي فيها على الصناعة والتجارة والنقل والخدمات وتقل فيها نسبة المشتغلين في

الزراعة وتتنوع فيها الخدمات والمؤسسات وتمتاز بصفة إدارية وبكثافة سكانية عالية، كما تتميز مبانيها بالتنظيم الهندسي وسهولة المواصلات فيها، وبهذا فالمدينة يمكن تعريفها عن طريق ثلاث (03) مقاييس هي (صعب، 2009، ص 162):

- عدد وكثافة السكان القاطنين فيها.
- طبيعة العمل الذي يقوم به سكان المدينة.
- تقسيم العمل تقسيم العمل.

3. مفهوم التخطيط الحضري:

التخطيط الحضري هو رسم للصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة عبر تحديد المناطق الملائمة لقيام المدن الجديدة وتوسيع المدن القائمة، والأسلوب الأمثل لنموها (عموديا أو أفقيا) بما يتلاءم والعناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة مشكلات المدن الحالية والتي يترتب عليها في تغيير في استعمالات الأرض القائمة، ويتم من خلال رسم الخرائط والتصاميم اللازمة.

أما "**لويسكيب**" فيعرف التخطيط الحضري على أنه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، ويذهب "**بوسكوف**" إلى أن التخطيط عبارة عن عملية للتغير الاجتماعي ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية.

ومهما اختلفت التعاريف التي تعتبر التخطيط الحضري على أنه نوع من الهندسة الاجتماعية والتعمير المخطط وبين تخطيط التنمية الاجتماعية فإن التخطيط الحضري وتخطيط المدينة يجمع بين كل منها آراء ووجهات نظر قريبة ومتنوعة منها:

- الاهتمام بقضايا التحضر والمشاكل الحضرية.
- انتقال الاهتمام من الجوانب الفيزيقية إلى الاجتماعية.
- التخطيط الحضري مسؤولية مشتركة ترتبط أولا بالهيئات والمصالح الحكومية وتطور التخطيط الحضري واصطباغه بالصبغة الاجتماعية.

وعليه فالتخطيط الحضري هو دراسة وفهم واقع المدينة ومحاولة تطويره وتحسينه إلى الأفضل، فالمدينة ليست بناء مادي فقط بل هي أيضا بناء اجتماعي وثقافي يضم مؤسسات اجتماعية وثقافية، فالتخطيط يشمل الجانبين المادي والاجتماعي للمدينة، بما يجعلها في النهاية بيئة حضرية ملائمة لعيش

الإنسان ومناسبة ذلك لمزاولة نشاطاته الاجتماعية والثقافية في مؤسسات خاصة لذلك (مسلمي، 2019، ص 18)، **وللتخطيط الحضري مجموعة من الأهداف والخصائص نوجزها فيما يلي:**

1.3أهداف التخطيط الحضري:

يسعى التخطيط الحضري إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تكون عبارة عن ترجمة حرفية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية كالمرونة والواقعية والسهولة في التنفيذ، كما ترتبط بالموارد المالية والبشرية للمستقرات الحضرية وهي كالآتي (ميا، 2010، ص 278):

- تحسين البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي، وجعلها صحية ومريحة لتوجيه عملية التنمية الحضرية لتحسين الصحة العامة والأمن والراحة والاقتصاد وتوفير الخدمات العامة للسكان جميعهم.
- تنظيم العلاقات بين الاستعمالات المختلفة للبيئة الحضرية وتقسيمه.
- تحسين المنفعة العامة لسكان البيئة الحضرية كافة وتنميتها.
- توسيع القاعدة الاقتصادية للبيئة الحضرية المحلية وتقويتها.
- التنسيق بين السياسة العامة التي يضعها مجلس المدينة وعمليات التنمية التي يقوم بها الأفراد.
- توفير المعلومات الفنية، وجعلها توجه عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية الحضرية.
- ربط عملية التنمية الخاصة على المدى الطويل بعمليات التنمية الخاصة على المدى القصير.

2.3 خصائص التخطيط الحضري:

يتميز التخطيط الحضري بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

- ضرورة تقسيم العمل، والتخصص، وتنفيذ ذلك على مختلف مستويات الدولة، بما يخفف عن كاهلها الأعباء الإدارية بإسناد جزء منها إلى هيئات وسلطات محلية حضارية مستقلة.
- العمل على تكافؤ الأعباء المالية على البيئات المختلفة مع الخدمات التي تتلقاها، وتتوفر العدالة لها حتى لا تستأثر بينها أو المدن بالنصيب الأعلى من الخدمات على حساب الأجزاء الأخرى.
- التغلب على مساوئ الروتين الإداري المركزي، فعن وحدة نمط ورتابة الأسلوب الإدارية لا يجعله أي التخطيط كفؤا لمواجهة الاحتياجات المحلية التي تتطلب تنوعا في الشكل، وتعددا في الطريقة والأسلوب بما يتناسب مع حاجات التحضر وإمكانياته وظروفه.
- ضرورة وأهمية مساهمة ومشاركة أهل التحضر في إدارة شؤون مدنهم مسألة لا تتطلب الروح الديمقراطية فحسب بل تتطلبها أيضا قواعد الإدارة الناجحة لأنها طريق الحرية والمسؤولية في نفس الوقت

– تدعيم البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة عن طريق تعزيز القوى الكامنة في البيئات المحلية، ومحاربة روح السلبية، واللامبالاة التي تظهر وتصاحب الأسلوب المركزي في إدارة وتخطيط البيئات الحضرية.

– تشجيع التنافس البناء بين المدن وإيجاد الحوافز للنهوض بالمجتمع القومي، واعتبار التخطيط الحضري وسيلة تنظيمية وإدارية للتدبير، والتقدير، والتنبؤ بمستقبل البيئة الحضارية الواحدة في إطار البيئة الاجتماعية العامة (يعقوب، 2007، ص 30).

ثانيا: مقومات التخطيط الحضري وأهم الأجهزة المشاركة في العملية التخطيطية

1. مقومات التخطيط الحضري:

إن الظاهرة الحضرية فرضت الكثير من التحديات على المخططين والمنفذين التفكير في مقومات التفكير في مقومات التخطيط الذي لا يعمل المتغيرات المختلفة داخل المجتمع، ومن المؤشرات التي تكتسي اعترافا واسعا بها نجد:

– الفهم الجيد للحياة الحضرية كأنماط الاستهلاك، والتوزيع، والتراكم الرأسمالي مما قد يساعد على حفز الجهود للمشاركة في إعداد الخطة وتنفيذها.

– من مقومات نجاح التخطيط الحضري، أن ينظر إليه في إطار مشروع مجتمع (خطة وطنية شاملة).

– التكامل بين التخطيط الحضري والتخطيط الإقليمي.

– التحديد الواضح للأهداف يأتي في مقدمة المتطلبات الاجتماعية للتخطيط الحضري.

– تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة به، كالبيئة بمعنى الأفراد والتنظيم والأطر التنظيمية والتفاعلات الاجتماعية والذي يؤدي بنا إلى إدراك المضمون الكلي للمدينة والحياة الحضرية.

– الحاجة إلى الاهتمام بالأبعاد الفيزيقية والاجتماعية للتخطيط الحضري.

وهكذا فالتخطيط الحضري يعتمد أساسا على سلسلة من القضايا والمفاهيم المتوازنة تشكل سياسة موحدة وشاملة، هدفنا توفير وسائل وآليات للتهيئة والتعمير تترجم الأوضاع الفيزيقية إلى خطة تنموية تجمع بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية العملية (تومي، 2005. 2006، ص 61).

بمعنى آخر فالتخطيط الحضري عبر هذه الأدوات، هو ترجمة لحاجيات اجتماعية داخل البيئة الإنسانية الملائمة، تضمن التنمية الحضرية بشتى أشكالها من خلال تسيير مجالات النقل والتنقل، والطرق، والمواصلات، والاتصال، والصحة، والتعليم، والراحة، والعمل، والخدمات المختلفة... الخ.

وتكون الجوانب الاقتصادية انعكاسا مباشرا وغير مباشر لهذه المتطلبات، على أن يكون التخطيط الحضري متكاملا إلا من خلال أحد المقومات الأساسية الحديثة، ألا وهو المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار (مؤسسات، هيئات، تنظيمات المجتمع المدني...الخ)، كل ذلك من شأنه أن يضفي الشعور بالانتماء والمسؤولية، وروح المبادرة والاهتمام بالفرد والجماعة، بمعنى آخر فإن التخطيط الحضري من هذا المنطلق يحمل في طياته مفهوم الديمقراطية التي يأمل المخططون إدخالها على الحياة الحضرية.

والحاجة إلى التخطيط الحضري تبرز كاستجابة لمشكلات ملحة تظهر في البيئة الحضرية تستدعي حلولا ناجمة تبنى حول مجموعة من التصورات العلمية المدروسة تتبلور من خلال نموذج نظري يمكن من خلاله تشخيص المشكلات وتحديد البدائل.

وعندما يتم تبني الحلول والبدائل المقترحة أمام الهيئات والمصالح المختلفة تطبيق وتفقد على أرض الواقع، وهنا نصل إلى مرحلة حاسمة من التخطيط الحضري، وهي إما أن التصور النظري انحرف عن الواقع مما يعني إلى وجود قصور، ونقائص، وفجوات بين النظرية والواقع، أو بين المخطط والميدان. ويمكن أن نرجع الفشل هذا إلى (04) عوامل هي (تومي، 2005. 2006، ص 63):

- ضعف الافتراضات والعلاقات المنطقية في البناء النظري.
- مشكلات تعقد البيئة الحضرية.
- طبيعة القرارات التي تتخذها الدولة (وزارات، هيئات، مصالح...)
- العوامل السلوكية الخاصة بالسكان.

ويتضح أن التخطيط الحضري هو في نهاية الأمر الإستراتيجية التي تتبع من قبل مراكز اتخاذ القرار لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع الهيئات الحضرية، بحيث أنها تعمل على توزيع الأنشطة والخدمات توزيعا جغرافيا متوازنا، وبالنسبة للسكان فإنها تسهر على تحقيق أكبر الفوائد من هذه النشاطات داخل البيئة الحضرية.

2. الأجهزة المشاركة في العملية التخطيطية:

بما أن العملية التخطيطية تشمل مجموعة من العناصر البشرية التي لابد من وجودها كي تكتمل الصورة الحقيقية لعملية التخطيط الحضري، لذا فإن العملية التخطيطية تتطلب مشاركة مجموعة من الخبرات والكفاءات العلمية حيث يقوم كل عنصر بدوره المنوط إليه وفق الضوابط والقوانين التخطيطية، وبالتالي تعمل هذه العناصر سوية من أجل إظهار خطة تخطيطية للمدينة تأخذ بنظر الاعتبار الشؤون

المستقبلية التي تهم سكان المدينة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهم (صعب، 2009، ص 164)

ثالثا: واقع التخطيط الحضري في الجزائر

1. التخطيط الحضري في الجزائر وعملية التهيئة

تعاني المدن الجزائرية من عدة اختلالا في مختلف المجالات العمرانية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها، فعدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية من الشمال إلى الجنوب، وزاد من هجرة السكان فأدى ذلك إلى خلق الفوضى فيها، وانتشار العمران الفوضوي رغم وجود قوانين تتعلق بالمدينة وضوابطها.

جاء القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 المؤرخ في 2006/02/20م، الذي يمثل إستراتيجية في تخطيط المدن لإيجاد حلول للمشاكل والاختلال التي تعاني منها المدن الجزائرية، جاء هذا القانون لاستكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتنميتها وترقيتها، حيث تقوم على عدد من المبادئ والاعتبارات تتمثل في (الزير، الثلاثاء 22 ديسمبر 2009م):

- وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة.
- تكريس مبدأ التشاور والتكامل في إطار إستراتيجية متعلقة بسياسة المدينة.
- الإسهام في إنجاح وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة.
- تجسيد مهام المراقبة متابعة كافة النشاطات المتعلقة بالمدينة.
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.

حدد القانون التوجيهي للمدينة إطارا مؤسساتيا وتنظيميا لتسيير المدينة واعتماد قواعد التدخل والاستشارة التي تقوم على مبادئ والشراكة الخاصة بالقواعد المركزية للسياسة العمرانية:

- **مضمون القانون التوجيهي للمدينة:** يحتوي هذا القانون على 29 مادة مقسمة إلى 06 فصول:
- **المادة الأولى:** وتتضمن أهداف القانون التوجيهي للمدينة، وهي مادة مستقلة عن الفصول.
- **الفصل الأول:** ويتعلق بالمبادئ العامة لسياسة المدينة والمدرجة في المادة الثانية وتضم المبادئ العامة لسياسة المدينة وهي: "التنسيق والتشاور، التسيير الجواري ويتعلق بالمبادئ العامة لسياسة المدينة والمدرجة في المادة الثانية وتضم المبادئ العامة لسياسة المدينة وهي: "التنسيق والتشاور، اللاتمركز، التسيير الجواري (القانون رقم 06 – 06 المؤرخ في 12 محرم 1427هـ، الموافق لـ 20 فيفري 2006م، والمتضمن

القانون التوجيهي للمدينة)، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الحكم الراشد، الإعلام، الثقافة، المحافظة، الاتصاف الاجتماعي."

- **الفصل الثاني: ويتعلق بالتعاريف والتصنيف ويضم 03 مواد:**
- **المادة الثالثة:** وتضم مفهوم كل من: "المدينة، الاقتصاد الحضري، عقد تطور المدينة".
- **الفصل الثالث:** ويضم الإطار والأهداف التي تطبق من أجلها سياسة المدينة ويضم سبع مواد.
- **المادة السادسة:** وتضم أهداف سياسة المدينة ومن أهمها: "الرقي بالسكان، التحكم، التدعيم، الخدمة العمومية، حماية البيئة الوقائية والاندماج".
- **المادة الثامنة:** وتضم أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري.
- **المادة التاسعة:** وتضم أهداف المجال الاجتماعي والثقافي (تفاعل مكونات المجال الحضري).
- **المادة العاشرة:** وتضم أهداف المجال الاجتماعي (الحياة الاجتماعية).
- **المادة الحادية عشر:** وتضم أهداف مجال التسيير إلى ترقية الحكم الراشد.
- **المادة الثانية عشرة:** وتضم أهداف المجال المؤسساتي.
- **الفصل الرابع:** ويتعلق بالفاعلين والصلاحيات التي تترتب عن هذا القانون ويضم 05 مواد:
- **المادة الثالثة عشرة:** وتتضمن سلطة الدولة في إدارة سياسة المدينة.
- **المادة الرابعة عشرة:** وتتضمن الطرق التي تحدد بها السلطات العمومية سياسة المدينة.

كما تضم تصنيف التجمعات السكانية إلى:

- المدينة المتوسطة 50.000 إلى 100000.
- المدينة الصغيرة 20.000 إلى 50.000.
- التجمع الحضري 5.000.
- الحي (جزء من المدينة).
- **المادة الخامسة:** وتضم معايير إضافة لتصنيف التجمعات السكانية كالوظيفة والتاريخ.

2. ظهور سياسة التهيئة الحضرية والتخطيط الشامل في الجزائر:

لقد كانت سياسة التنمية الشاملة منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات الدافع الأساسي لبروز أولى الأدوات الخاصة للتهيئة والتعمير ليستمر العمل بها إلى نهاية الثمانينات، ولكن مع المشاكل التي تركها المعمر والرحيل الكثيف للخبراء والمسيرين والإداريين الأجانب، أصبح أعقد أكثر فأكثر من الوضعية

الموروثة، وإلى غاية سنة 1965 أصدرت التعليمة المقننة للتعمير والبناء، الساري المفعول حتى سنة 1962 مع العمل على قانون للمادة قبل 1975 الأمر رقم 29/73 المؤرخة في 73/7/5 وهذا بهدف إعادة تنظيم بيئة إدارية للبلاد و توزيع الاستثمارات الإنتاجية، أما سياسة التعمير في الجزائر فهي مرتبطة بالجهاز التشريعي المطبق في فرنسا منذ سنة 1919، وظهر سنة 1958 مفهوم التخطيط الحضري لأول مرة حيث ظهر مخطط التعمير الموجه وآخر مفصل، وهو أداة تطبيق وتدخل، وفي سنة 1962 أدخل مفهوم مخطط التعمير المبدئي يهدف إلى تأخر التنمية والتعمير بالنسبة للبلديات ذات الحجم السكاني الأقل من 10000 ساكن، وتتميز هذه الأدوات بقدرتها على التدخل الفعلي من خلال عمليات التهيئة والتنمية الحضرية كمناطق تعمير ذات أولوية (zop) ومجالات كبرى (برباج، 2007، ص 94).

➢ **حوصلة لأدوات التهيئة والتعمير بعد الاستقلال إلى سنة 1990م:**

لقد لعب القانون الخاص بالاحتياطات العقارية للبلدية دورا بارزا في تحقيق كل الاحتياجات العقارية الخاصة بالبناء والتعمير، وكان هدف المخطط العمراني الموجه **p.u.d** تعتمد على تحديد احتياجات السكان دون قاعدة تحظى، أما المخطط العمراني المؤقت كان أداة مساعدة لإنشاء احتياطات عقارية، وما يلاحظ هنا أن العديد من دراسات تنفيذية تم إعدادها قصد التدخل في النسيج العمراني بغرض إعادة تهيئتها، وتجديدها، وظهرت مشاكل حضرية كعدم قدرة العديد من الأنسجة الحضرية بالتحكم في النمو الحضري والعمراني والتوسع العشوائي للمدن، وانهيار العديد من الأنسجة الحضرية، وبروز عدة مشاكل حضرية وتفاقم ظاهرة النزوح الريفي والاستغلال المفرط للظاهرة الحضرية (برباج، 2007، ص 96).

3. المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير:

هو أداة من أدوات التخطيط ألمجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، كما يمكن وضعه تحت تصرف الجمهور وفق أحكام قانونية (قانون رقم 90/29 المؤرخ في 1990/12/01، ومراسيمه المؤرخة في 1991/05/28 /175-177-178)، كما يعتبر هذا المخطط استبدال أو تقييم للمخطط العمراني الموجه لسنة 1990 (التيجاني، 2000، ص 29).

- **مخطط شغل الأراضي:** ويحدد بالتفصيل توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء، ويقرر هذا المخطط عن طريق المداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني، ويجب تبليغها إلى الوالي المختص إقليميا، يعمل على تحديد التراب الذي يشغله ويعمل مخطط شغل الأرض بتنظيم المجال من خلال تحديد المناطق العمرانية سواء كانت المنطقة السكنية أو الصناعية أو التجارية أو

الخدمات...، ثم يصدر القرار الذي يرسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه مخطط شغل الأرض من طرف الوالي إذا كان التراب المعني تابع لولاية واحدة، أو من طرف الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية إذا كان التراب المعني تابعا لولايات مختلفة، ويرتكز مخطط شغل الأرض على عدة وثائق من بينها تناول المخطط بالتحليل والدراسة مع رسم أبعاده المستمدة من السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية الإقليمية بصفة عامة من أجل ضبط المجال (بولعشب، 2007، ص 65)، وتحديد الأهداف لاستخدام الأراضي والوسط وفق فترة زمنية معينة، وترفق هذه العملية بالرسم البياني والخرائط لإعطاء المخطط تفصيل واضح لمقاييس محددة يتم من خلاله استخدام الأراضي بطريقة منظمة.

- **مخطط العمران الموجه:** استمر العمل به إلى غاية 1990، وكان هذا المخطط موجه للمدن الكبرى والمتوسطة، حيث يرسم حدودها مع الأخذ بعين الاعتبار توسع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط، ويحدد استخدام الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني ومرافق وهياكل أساسية ومساحات خضراء، وتجهيزات ومنشآت اقتصادية واجتماعية (بولعشب، 2007، ص 66)...

- **مخطط العمران المؤقت:** انتهت صلاحيته سنة 1990 وهو يشبه المخطط العمراني الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية و أهدافها، وهذا المخطط خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية، والفرق بين المخطط العمراني الموجه، ومخطط العمران المؤقت يتمثل في قصر المدة الزمنية المخصصة لمخطط العمران المؤقت، كما أنه لا يحتاج إلى مصادقة وزارية كما هو الحال بالنسبة للمخطط العمراني الموجه،فمصادقة الوصاية على المستوى المحلي كافية لهذا النوع من المخططات العمرانية المؤقتة (منشان، 2009، ص 85)

- **مخطط التحديث العمراني:** هو في الحقيقة ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن الكبيرة والمتوسطة لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية والعمومية، والأرصفة والمساحات الخضراء والمنتزهات والحدائق العمومية، وإلى غاية انطلاق مخططات التنمية بدءا من المخطط الثلاثي (1967.1969) والرباعيين (1970.1973)، و(1974.1977)، ثم بعدها الخماسيين (1980.1984م)، و(1985.1989م)، حيث ظلت الدولة الجزائرية تغفل قطاع السكن ولا تعطيه الأهمية الكبرى ضمن التنمية الوطنية لاكتفائها بالحظيرة السكنية الموروثة من جهة ولانتشار البناء الذاتي من جهة ثانية، ثم انشغالها بسياسة التصنيع، والإصلاح الزراعي للنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى (مشنان، 2009، ص 86).

- **فترة بعث المخططات التنموية الجديدة:** من (1980.2000) هذه الفترة كانت محصورة في المخططين الخماسيين الأول (1980.1989)، والثاني (1990. 1999)، حيث جاء نتيجة لعدم تحقيق هدف البرنامج والمخططات التنموية المسجلة من سنة (1967.1977) لعدم تحقيق فكرة محو الفوارق الجهوية، وعدم الحد أو التقليل من عملية الهجرة، ثم لبروز الأزمة السكنية الحادة بسبب النمو الديمغرافي (الزيادة الطبيعية +النزوح **الريفي)** (منشان، 2009، ص 95).

رابعا: الاستدامة البيئية

1.تعريف التنمية المستدامة:

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة "**Brudtland**" مستقبلنا المشترك، الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987، حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها: "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"، وبشكل عام فإن هذا التعريف يحدد فقط الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال، من حيث تحقيق الحاجات الرئيسية، وهذا ما دعا الكثير من الباحثين إلى محاولة تقديم تعريفا وتفسيرات تسهم فيها التنمية المستدامة في مجالات (مهنا، 2009، ص 488).

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها نشاط يسعى لتحسين حياة الإنسان، لكن ليس على حساب بيئته، وهي عملية لا تخرج عن كونها استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وواعية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد المعادلات الطبيعية من أجل تجديدها، كذلك هي محاولة بحث عن بدائل لهذه الموارد، والإبقاء عليها لأطول فترة زمنية ممكنة، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بهدف صحته البيئية التي يعيشون فيها (العقبي، 2018، ص 260).

ومنه فالتنمية تعرف على أنها هدف ووسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو من خلال الإبقاء عليه، ويعني ذلك أن النمو هو الهدف الأساسي الذي يسعى إليه المجتمع لتحقيقه من خلال عمليات التنمية، ويعالج مفهوم التنمية بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، ويركز على إحداث التغيرات الوظيفية والهيكلية في بناء المجتمع.

2.خصائص التنمية المستدامة:

تتسم التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص التي يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

- التنمية عملية تغيرات مطلوبة ومخططة وموجهة نحو أهداف محددة في ضوء السياسة العامة للمجتمع، لإحداث سلسلة من التغيرات الهادفة في ظروف وأوضاع المجتمع، ونقل المجتمع من وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي إلى وضع آخر أفضل منه.

- تحدث التنمية لحسن استثمار وتوجيه الموارد والإمكانيات المتاحة أو الكاملة لتحقيق أهدافها.

- ارتباط التنمية بأحداث التغييرات الموجهة فإنها عملية كلية شمولية يتبعه بالضرورة تغير أبعاد واقع المجتمع المتخلف.

- أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية متكاملان معا باعتبارهما وجهين لعملة واحدة لا يمكن انفصالهما، وأن أي برنامج أو مشروع اجتماعي له عائد اقتصادي، وبالمثل أي برنامج أو مشروع اجتماعي له عائد اقتصادي، وبالمثل أي برنامج أو مشروع اقتصادي له عائد اجتماعي.

- تحدث التنمية من داخل المجتمع نفسه، وذلك من خلال قدرات المجتمع في الاعتماد على الذات في استثمار موارده، وإمكانياته وطاقاته.

- تعتمد التنمية على الإنسان باعتبار المشارك في إحداث التنمية، وهو المستفيد من عائدها، ويأتي أهمية اعتماد التنمية على العنصر البشري وتأهيله وإعداده، للمشاركة في حدوث التنمية، وتنمية قدرات الإنسان ومعارفه الشخصية التنموية المميزة للمجتمع التي تستطيع إحداث تنمية، ومن ثم يجب أن يتوافق فكر ومفاهيم التنمية مع البعد الثقافي والقيمي في المجتمع (جامع، 2000، ص 57).

3. أهداف التنمية المستدامة:

من الصعوبة تحديد غايات للتنمية بشكل حاسم وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- صعوبة الفصل بين الغايات التي تنطوي عليها نظريات التنمية في المجتمعات الغربية المتقدمة مصدر هذا التنظير وبين نظيراتها هي المجتمعات غير الغربية.

- عدم إمكانية الفصل القاطع بين الغايات المعلنة لهذه النظريات والغايات الحقيقية المقصودة من وراء هذه التنظيرات، فغالبا ما ترتبط هذه النظريات بمصالح الدول الغربية بشكل أو بآخر.

- تعدد الرؤى والأطروحات واختلاف الغايات باختلاف هذه الرؤى.

- أن تحديد غاية معينة للتنمية قد يعني أن هناك تطابقا بين عملية التنمية وهذه الغاية، وقد يعني اختزال عملية التنمية في مجرد تحقيقها.

- أن التنمية بطبيعتها عملية مستمرة لا نهاية لها ومن ثم يجب أن نقف عند غاية محددة، وبالتالي فما يمكن الحديث على أنه غايات، هو مسألة مرحلية من المحتم أن تتغير بعد وقت معين أو بعد تحقيقها، وعوما يمكن في ضوء هذه التحفظات تحديد بعض غايات التنمية والتي تمثل القواسم المشتركة بين أغلب الأطروحات المختلفة للمفهوم.

إن الغاية الكبرى لعملية التنمية هي الانتقال من مجتمع أفضل وأكثر كفاءة أو تطوير وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، فإن الغاية من التنمية هي تمكين البشر من تحقيق تطلعاتهم، بعبارة أخرى هي توفير إطار أو مناخ قادر على تطوير قدرات الأفراد في تحمل مسؤولياتهم وفي إشباع رغباتهم وتعظيم إبداعاتهم.

وفي إطار هذه الغاية الكبرى هناك عدد من الأهداف الفرعية تتحدد فيما يلي (كرو، 2002، ص 166. 167):

- **المساواة:** وتتعدد جوانبها أو معانيها فهي تعني توفير فرص عادلة لكافة المواطنين للتأثير على الحكومة والوصول للموارد والحصول عليها، وهي تعني الوصول إلى أشكال تنظيمية تضمن لكل المواطنين نفس المستوى المعيشي لما فيه توفير المأوى والعمل والصحة والتعليم، وذلك المجتمع المتقدم هو الذي يوفر لأفراده توزيعا عادلا لكافة فرص الحياة أو القيم المادية والمعنوية.

وللمساواة تعني أيضا الاستثمار في البشر وبالتحديد في الشرائح الفقيرة والمهمشة من المواطنين، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل والموارد والعوائد للتنمية، فالمجتمع يصبح أفضل عندما تتسع قاعدة توزيع موارده أو عناصر الإنتاج فيه، وتنسحب المساواة على شرائح المجتمع المختلفة، والمساواة والعدالة، إذن ضد الحرمان الذي يعد أساسا لمفهوم الفقر.

- **الكفاءة والرشد وترشيد الموارد:** وذلك باستخدام التخطيط العلمي كمنهج أساسي للتنمية، وتحقيق أهدافها مع المحافظة على استمرارية الموارد.

- **حماية البيئة والمحافظة على الموارد:** المحافظة على الموارد للحاضر ومستقبل الأجيال البشرية القادمة، أي تطوير قدراتهم والاستثمار فيهم وكذلك الموارد الرمزية أو المعنوية مثل ذلك رأس المال الاجتماعي، الثقة في التعامل وسيادة قيم تعظم من استقرار المجتمع وتدعم فرص التقدم والإبداع، وكذلك الموارد في تحقيق العدالة الاجتماعية، ويؤدي غياب العدالة إلى تآكل رأس المال الاجتماعي أو الرمزي

حيث تسود قيم عدم الثقة والشك والانتهازية وحب النفس، ويمكن القول بالنسبة للموارد الطبيعية غياب العدالة يؤدي إلى إهدار الموارد بما يمكن أن ينتج عنه من صراعات وتوتر وعد الاستقرار.

- **التمكين:** ويقصد به تمكين غير القادرين والمهمشين والفقراء من الوصول للموارد وتقومهم لتعزيز تأثيرهم وفعالية مشاركتهم في التنمية.

4. أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مجموعة من الأبعاد نوجزها فيا يلي (مهنا، 2009، ص 491. 492):

- **البعد البيئي:** البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتها وبصورة أساسية تركز على أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه.

- **البعد الاجتماعي:** وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئته نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملبس، هواء...) فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع سوية معيشته (عمل، ترفيه، وقود...) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة.

- **البعد الاقتصادي:** وينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية، وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد...، فبالنظر إلى هذه الجوانب نجد أن هناك محورا آخر بشكل أساسي للتنمية المستدامة وهو البعد المؤسسي، فدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة.

- **البعد المؤسسي:** تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. حيث توغر الدولة الخدمات والمنافع لرعاياتها ومواطنيها، ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة، الترقي المطرد للمجتمعات، ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية، وتوفير الإطار لصالح لالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهماتها.

خامسا: دور التخطيط الحضري في تحقيق الاستدامة بالمدينة الجزائرية

1. الاستدامة والتخطيط للتنمية الحضرية:

لقد سبق وأوضحنا أن التخطيط أسلوب علمي يتنبأ ويعمل على تكييف موائمة الوسائل بالوصول إلى الأهداف، ولقد أصبح التخطيط السليم في عالمنا المعاصر أهمية كبيرة وضرورية للتقدم، وذلك للأسباب التالية (لعلام، 2021، ص 215. 216):

- التخطيط يظم البرامج والمشروعات في المجالات المختلفة وينسق بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار قومي تعاوني يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويضمن سلامة التنفيذ.
- يوازن التخطيط بين الموارد والاحتياجات ويعمل على استخدام الإمكانيات بأقصى طاقتها وعلى أحسن وجه دون أن يترك طاقات معطلة ومجالات للإسراف.
- يعمل التخطيط على دقة التنبؤ بالنتائج وما يتخللها من صعوبات يعالجها بالدراسة والفهم على أسس عملية من التحليل والبحث والتقويم الصحيح.
- يسهم التخطيط القومي في أن تنطلق وتنضبط كل العوامل المعوقة للنهوض، وأن يقضي على الأوضاع التي تقف في سبيل تحقيق حياة أفضل للأجيال المعاصرة اللاحقة وذلك لأن التخطيط السليم هو القوة الدافعة التي تمكن الجهود الإنسانية من تحقيق غايتها.
- يحقق التخطيط الأهداف القومية التي رسمتها السياسة العامة للدولة.
- وتظهر أهمية التخطيط الحضري مع ظهور مشاكل المدن، حيث تحتاج المدن إلى مراكز للترفيه وحدات للصحة العامة والمدارس ووسائل تنقية الجو من التلوث والإضاءة والإمداد بالمياه ومجاري الصرف وتنظيم حركة المرور.

وبدون التخطيط الحضري تنتشر الأحياء المتخلفة، وتفتقر المناطق إلى المدارس وتنتج هذه المشاكل عن النمو غير مخطط في فترة تتناسب وقدرة المجتمع على تشرب نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على الصعوبات.

- يعمل التخطيط على حل المشاكل الناتجة عن التنمية وإيجاد الحل المناسب للمعادلة الصعبة التي تواجه الدول النامية وذلك الحل يوفق بين جميع الميادين.
- يعمل التخطيط على تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يسعى الوصول إليها وهي الرفاهية وسعادة المجتمع جميعا.

- مراعاة النواحي الاجتماعية في التخطيط الاقتصادي لتحقيق الشمول والتكامل في الخطط الشاملة.
- يساعد التخطيط في تنظيم الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة للعمل به، وتحقيق العدالة الكاملة، وكذا يمكن الشعب من المشاركة الفعالة في اقتراح الخطط ومتابعتها وتقويمها.

وفي ذات السياق، فإن نجاح عملية التنمية يقتضي ضرورة التقيد بشروط وأدوات وكيفيات ومراحل تطبيقها، والتكيف مع مستجداتها لمتغيرة باستمرار، وهذا باعتماد أسلوب التخطيط الحضري كخطة عمل كفيلة بتحقيق أهداف هذه العملية، ورصد درجة ارتباط مضامينه بمستويات التنمية، ومدى نجاحه في دفع وتيرتها، من خلال توظيف مجموعة من الأدوات تعرف بـ: "**أدوات التخطيط الحضري**"، وهي بمثابة آليات لتحقيق مشروعات التنمية المستدامة، ومتابع تنفيذ برامجها، ممثلة في الجزائر في أدوات التهيئة والتعمير، أو مخططات التهيئة والتعمير (المخطط الوطني للتهيئة العمرانية **SNAT**، مخطط شغل الأراضي **SRAT**، المخطط الولائي للتهيئة**PAW**، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير **PDAU**، مخطط شغل الأراضي **POS**) التي تطورت بتطور السياسة العامة للبلاد وتوجهاتها التنموية.

وتعمل أدوات التخطيط الحضري على تخطيط مختلف الخدمات والوظائف والأنشطة الحضرية عن طريق تخطيط استخدام الأرض التي تقع ضمن الحدود التنظيمية التابعة للمدينة، بأسلوب علمي وبشكل يضمن التوازن في توزيع المساحة على السكن ومختلف الإنشاءات والمصانع والمرافق التجارية، والخدمات التعليمية والصحية والترويحية والمؤسسات الدينية وغيرها، وتحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها إمكاناتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن توفير أحسن مستوى من الخدمات وبأعلى كفاءة ونوعية وكمية، وتشمل ما يلي:

- **تخطيط السكن الحضري وما يرافقه:** من حيث اختيار مواقع المناطق السكنية ونمط المباني وتخطيط الشوارع ومواقف السيارات والمساحات الخضراء وتجهيزه بمختلف المرافق العامة.
- **تخطيط الخدمات التعليمية:** من حيث تناسب الخدمات التعليمية وكفاءتها الكمية والنوعية مع حجم السكان "**الفئة المتمدرسة**"، وتوزيعا بشكل عادل حسب كثافتهم بالإضافة إلى تحسين طاقة الاستيعاب ومعدلات التأطير ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية.
- **تخطيط الخدمات الصحية:** ما ينطبق على تخطيط الخدمات التعليمية نفسه فيما يخص تخطيط الخدمات الصحية، سواء الكمية من حيث مؤشرات التغطية، أو ما يعرف بالكثافة الطبية وتوزيعها بما يناسب كثافة السكان وحجمهم، أو النوعية من نوعية الخدمات العلاجية والوقائية والتأهيلية، كما يهتم

التخطيط الحضري باختيار مواقع المؤسسات الصحية وتنوع خدماتها وتخصصها وسهولة ولوج المواطن إليها.

- **تخطيط النقل:** يكون النقل بعد التخطيط للطرق والشوارع والمحطات (محطات التوقف، محطات التزود بالوقود، محطات نقل المسافرين)، ويكون تخطيط خطوط النقل والرحلات بناء على حجم وكثافة السكان وطاقة الاستيعاب، بحيث تضمن تغطية احتياجات السكان والأنشطة الأساسية بالمدينة، كما يهتم التخطيط الحضري للنقل بإيجاد بدائل لوسائل النقل الكلاسيكية خاصة فيما تعلق بالنقل الجماعي، وإيجاد الحلول لمشكلة الازدحام والاختناق المروري عن طريق تخطيط المنافذ والحولات.

- **تخطيط الوظيفة الصناعية:** من حيث اختيار موقع الصناعات أو المنطقة الصناعية الذي يكون عادة بعد دراسة دقيقة، لأنه مرتبط بمنطقة الأعمال أو النشاطات المركزية ومواقع المواد الأولية وخطوط النقل والأسواق وتكلفة الإنتاج وغيرها.

- **تخطيط الوظيفة التجارية:** من حيث عدد المحالات التجارية والأسواق المحلية وتنوعها وكفايتها وتوزيعها بشكل يسمح للمواطن تلبية حاجاته دون عناء، كما يهدف تخطيط الوظيفة التجارية إلى تطوير المدينة عن طريق تطوير النشاط الاقتصادي وتوسيع التبادلات التجارية بها.

- **تخطيط الوظيفة السياحية والترفيه:** يتم تخطيط الوظيفة السياحية بناء على إمكانيات المنطقة السياحية الطبيعية والتاريخية، كما يتم تخطيط الخدمات الترفيهية وتوزيعها بناء على حجم السكان وتركيبهم الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

هذا ويساهم التخطيط الحضري في معالجة المشكلات الحضرية المحلية وحلها زمانا ومكانا اعتمادا على الإمكانيات المحلية (محمد، 1999، ص 100)،كما يهدف إلى توفير الحلول والبدائل للتحكم في البيئة الحضرية وتحقيق تنمية حضرية مستدامة متكاملة وشاملة من حيث كونه:

- ✓ يعتمد على البحث العلمي والحقائق والدراسات الميدانية المكثفة، الدقيقة والشاملة.
- ✓ يتضمن أهدافا وأغراضا محددة، واضحة، عملية وقابلة للتنفيذ.
- ✓ يعمل على تنظيم وتوجيه وضبط إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية في المجالات المختلفة، وينسق بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار قومي وتعاوني يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويضمن سلامة التنفيذ.

✓ يأخذ بعين الاعتبار الطاقات والإمكانيات والموارد المادية الطبيعية والبشرية المتاحة ويوازن بينها وبين الاحتياجات المختلفة ويعمل على تنظيم الاستفادة منها والتوظيف الأمثل لها وبأقصى طاقتها وعلى الوجه الذي يحقق أفضل استغلال لها.

✓ يراعي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية في الخطط والبرامج التنموية وينسق بين المؤسسات والهيئات المحلية والحكومية والشعبية لتحقيق الشمول والتكامل.

✓ يعني بضبط الاحتياجات الأساسية والمتغيرة لجميع الفئات الاجتماعية للمجتمع المحلي بصفة دقيقة ومفصلة ووفقا لترتيب سلم الأولويات.

✓ يعمل على تدريب وتمكين أفراد وجماعات المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة في اقتراح الخطط والبرامج التنموية ومتابعتها وتقويمها وتنمية روح المسؤولية وتحرير المبادرات الذاتية في إيجاد الحلول وعلاج المشكلات.

✓ يعمل على استثمار الموارد حسب نظام الأولويات بالنسبة للمشكلات الأكثر إلحاحا والمرتبطة بمصالح السواد الأعظم من الناس.

✓ يتسم بالمرونة النسبية التي تسمح بالتطوير والتعديل وفق الظروف الطارئة والمتغيرة ويأخذ بمبدأ التقويم المتواصل على أساس المؤشرات التي تتخذها الدولة لقياس درجات التقدم والتخلف في المشروعات والبرامج والنمو الحضري (عياش، 1980، ص 273).

خاتمة:

وعموما نخلص من خلال دراستنا الراهنة أن التخطيط الحضري هو أحد فروع التخطيط، حيث يعتبر جملة من الإجراءات والتدابير والخطوات التي تمكننا من التحكم في النمو العمراني للمدن وتوجيهه، وتشترك في إعداد خططه العديد من التخصصات العلمية ومن بينها علم الاجتماع الحضري الذي يركز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الحضرية، وتأثير المتغيرات الاجتماعية على الأبعاد العمرانية والأطر المادية للمدن، كما يسعى التخطيط الحضري إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في التحكم في النمو الحضري وإعادة الهيئة العمرانية وحل المشكلات الحضرية، والتي يسعى المخططون إلى توسيعها في المستقبل لتستوعب الزيادة السكانية وتلبي حاجات المجتمع الحضري، وقد يكون من أهداف التخطيط الحضري تخطيط مدن جديدة وفق أسس حديثة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج أهمها

- التخطيط الحضري يعتبر أحد الأساليب أو الطرق والإجراءات التي يقوم بها المخططون للانتقال من القديم إلى الحديث.

- يعتبر الإستراتيجية التي تعتمدها الجهات المسؤولة داخل الدولة عن اتخاذ القرارات، من أجل تنمية وتوجيه البيئات الحضرية الجديدة، والعمل على ضبط نموها وتوسعها وازدهارها.

قائمة المراجع:

1. إسحاق يعقوب القطب، وعبد الإله أبو عياش. (1980). الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية. الكويت: وكالة المطبوعات.

2. القانون رقم 06 – 06 المؤرخ في 12 محرم 1427هـ، الموافق لـ 20 فيفري 2006م، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة. الجريدة الرسمية، الجزائر رقم 15، الصادر في 12 مارس 2006م. .

3. آمال لبعل، الأزهر العقبي. (2018). التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 26، الجزء الأول ، الصفحات 247. 268.

4. بشير التيجاني. (2000). التحضر والتهيئة العمرانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

5. جراهم كرو. (2002). الاجتماع المقارن والنظرية الاجتماعية ما بعد العوالم الثلاث، ترجمة: جمال أبو شنب. الاسكندرية: دار المعارف الجامعية.

6. حكيمة بولعشب. (2007). مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري. جامعة منتوري، قسنطينة: الجزائر.

7. رفيقة برباج. (2007). مشكلات التخطيط الحضري بمدنة عنابة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري. جامعة منتوري، قسنطينة: الجزائر.

8. رولا أحمد ميا. (2010). التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 26، العدد 1 ، الصفحات 269. 295.

9. رياض تومي. (2005. 2006). أدوات التهيئة العمرانية وإشكالية التنمية الحضرية، مدينة الحروش نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري. جامعة منتوري، قسنطينة: الجزائر.

10.ريدة ديب، وسليمان مهنا. (2009). التخطيط من أجل التنمية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 1 ، الصفحات 487. 520.

11.ريدة ديب، وسليمان مهنا. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 1 .

12.سالم الزير. (الثلاثاء 22 ديسمبر 2009م). القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية. نقلا عن الموقع الإلكتروني http://www.Digurbs.Blogspos.com،20.03.2020./ 14.01.

13.سميرة كامل محمد. (1999). التخطيط من أجل التنمية. مصر، الإسكندرية: المكتبة الجامعية الحديثة.

14.عبد الرزاق أحمد سعيد صعب. (2009). التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان. مجلة دراسات تربوية، العدد 07 ، الصفحات 161. 178.

15.عبد الرزاق أحمد سعيد صعب. (2009). التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان. مجلة دراسات تربوية، العدد 07 ، الصفحات 161. 178.

16.عبد النور لعلام. (2021). التخطيط الحضري والتنمية المستدامة. مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 07، العدد 02 ، الصفحات 219. 200.

17.فوزي مشنان. (2009). البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري. جامعة منتوري، قسنطينة: الجزائر.

18.ماجد حسني صبيح، ومسلم فايز أبو حلو. (2014). مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية. الشركة العربية للتسويق والتوريدات.

19.محمد نبيل جامع. (2000). التنمية في خدمة الأمن القومي. الاسكندرية: نشأة المعارف.

20.هاشم عبود الموسوي، وحيدر صالح يعقوب. (2007). التخطيط الحضري بمدينة عنابة، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية. عمان، الأردن: مكتب الحامد.

21.ياسمينة بغريش، وأمينة مسلمي. (2019). سياسة التخطيط الحضري وانعكاساته على واقع المدينة الجزائرية "المدينة الجديدة، ماسينيسا بقسنطينة نموذجا". المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 02، العدد 07 ، الصفحات 14. 35.